

## التمويل بصيغة المشاركة: الواقع والتحديات

عائشة عبدالله مرزوق خليفة<sup>1</sup>, سهيلة جمعة خليفة<sup>2</sup>

كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا، صرمان، ليبيا

aisha.am.khalifa@scst.edu.ly<sup>1</sup>, Abofarok.alfy@gmail.com<sup>2</sup>

### الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان الواقع التطبيقي لصيغة التمويل بالمشاركة في المصارف التجارية القائمة على النظام الاسلامي وتحديداً مصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية)، وذلك لمعرفة الاسباب والمعوقات التي تمنع المصرف من التوسع في توسيط امواله باستخدام هذه الصيغة ، ووصولاً الى الاهداف المطلوبة استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، بواسطة صحيفة استبيان لاستطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في موظفي مصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية)، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وتفسيرها باستخدام حزمة من الاختبارات الإحصائية، وقد أظهرت الدراسة جملة من النتائج منها وجود معوقات جوهرية داخل المصرف تحول دون التوسع في استخدام التمويل بالمشاركة، أهمها نقص الكفاءات وغياب الرقابة الشرعية بالإضافة الى ارتفاع مخاطر الاستثمار بهذه الصيغة .

**الكلمات المفتاحية:** التمويل بالمشاركة ،المعوقات، المصارف الاسلامية.

Submitted: 28/11/2025

Accepted: 20/01/2026

### Abstract

This study aimed to demonstrate the practical reality of the participatory financing formula in commercial banks based on the Islamic system, specifically the National Commercial Bank (Zawiya Refinery Branch), in order to identify the reasons and obstacles that prevent the bank from expanding its investment of funds using this formula. To achieve the required objectives, this study used the descriptive analytical method, which relies on collecting data and information related to the study variables, through a questionnaire to survey the opinions of the study sample, which is the employees of the National Commercial Bank (Zawiya Refinery Branch), and using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) to analyze and interpret the data using a package of statistical tests. The study showed a number of results, including the existence of fundamental obstacles within the bank that prevent the expansion of the use of participatory financing, the most important of which are the lack of competencies and the absence of Sharia supervision, in addition to the high risks of investing in this formula.

**Keywords:** *participatory financing, obstacles, Islamic banks*

### المقدمة

تقدم المصارف التجارية القائمة على النظام الاسلامي خدماتها لعملائها دون أخذ أو احتساب الفائدة وفي حدود ما أقرته الشريعة الاسلامية الأمر الذي يفرض عليها البحث عن مصادر أخرى تتماشي مع أحكام الشريعة الاسلامية حيث يساهم الجهاز المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تهدف الى تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني ، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع من

أصعب العمليات التي تواجه الجهاز المصرفى وباعتبار أن صيغة التمويل بالمشاركة من أهم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية فهي تساعده فى تحقيق التوزيع العادل للنقد والثروة إلا أنها بعد الصيغ عن الواقع التطبيقى فى المصارف نظراً لما تتعرض له المصارف من مخاطر نقصان اصل مبلغ التمويل فى حالة الخسارة ولهذا فإن المصارف الإسلامية تتبع لها هذا الخطر وجعلتها لا تتجاوز نسبة ضئيلة من مواردها.

### مشكلة الدراسة

تعد صيغة التمويل بالمشاركة من أهم الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية وأفضل نموذج يستخدم في التنمية الاقتصادية باعتبارها تقوم على مشاركة الارباح والخسائر بين الشركاء إلا انه توجد حالة من الغموض حول اسباب ضعف نسب التمويل بالمشاركة رغم اهميتها وال الحاجة الى التقييم الموضوعي لها ومعرفة اسباب هذا الضعف والمعوقات التي تواجه هذا النوع من التمويل وسبب غياب تطبيقها بالمصارف ومعرفة المخاطر التي تواجهها على أرض الواقع ومن ثم كيفية تطوير هذا الواقع واقتراح اليات وأساليب جديدة لتفعيله حيث اصدر مصرف ليبيا المركزي تعديلات في قانون المصارف رقم (46) لسنة "2005" وصدر قانون "1" لسنة "2013" الصادر من المؤتمر الوطنى والذي يقضى بمنع التعاملات الربوية .

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :-

1- ماهي صيغة التمويل بالمشاركة ؟ وما هي أهميتها الاقتصادية ؟

2- ماهي التحديات التي تواجه المصارف في سبيل تطبيق صيغة المشاركة ؟

3- ماهي الاليات التطوير الممكنة لصيغة المشاركة من وجهة نظر الخبراء والمهتمين في التمويل الاسلامي ؟

4- معرفة واقع تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف وبالرغم من دخول صيغة التمويل الإسلامية في ليبيا؟

ثانياً- فرضيات الدراسة Research Hypotheses :

يمكن الاجابة على مشكلة البحث بالفرضيات التالية :-

1- محدودية استخدام المصرفى لصيغة التمويل بالمشاركة .

2- هناك إمكانية لزيادة استخدام المصرفى لصيغة التمويل بالمشاركة عن طريق التغلب على المعوقات والمخاطر التي تواجه هذا النوع من التمويل .

وقد تم صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي :-

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين المعوقات الخاصة (بالمصارف والعملاء والمعوقات الخارجية) على استخدام صيغة المشاركة في المصارف التجارية الليبية القائمة على النظام الاسلامي .

وقد قام الباحثان بتقسيم هذه الفرضية الى فروع :-

- يوجد اثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للالمعوقات الخاصة بالمصرف على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجارى الوطنى (فرع مصفاة الزاوية) .

- يوجد اثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للالمعوقات الخاصة بالعملاء على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجارى الوطنى (فرع مصفاة الزاوية) .

- يوجد اثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للالمعوقات الخارجية على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجارى الوطنى (فرع مصفاة الزاوية) .

### أهداف الدراسة

1. دراسة واقع حال الصيرفة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية .

2. تعریف صيغة المشاركة وأهميتها .

3. التعرف على التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في سبيل تطبيق صيغة المشاركة واقتراح الاليات التطوير الممكنة .

4. الخروج بحملة من النتائج التي من شأنها تسليط الضوء على معوقات استخدام صيغة التمويل بالمشاركة ومحاولة إيجاد التوصيات المناسبة لها.

### أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية :-

1. التركيز على أهم الصيغ الاستثمارية القوية في المصارف الإسلامية

- .2. يعتبر هذا الموضوع جديد وجدير باهتمام الخبراء والباحثين والمهتمين بالمجال المصرفية.  
.3. محاولة تسلیط الضوء على سبیل التمویل الاکثر ملائمة لواقع المصارف التجارية في لیبیا.

#### منهجية الدراسة

بناء على ما ورد في مشكلة الدراسة وأهدافها اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق إعداد صحفة استبيان تحتوي على مجموعة من التساؤلات يتم توزيعها على العينة المستهدفة بالصرف قيد الدراسة وتنظم عينة عشوائية من الموظفين بالمصرف وعددهم ( 26 ) وقياس النتائج وذلك استخدام البرنامج الاحصائي SPSS الذي يحتوي على حزمة من الاختبارات الاحصائية .  
**حدود الدراسة :**

الحدود المكانية:- تتمثل حدود الدراسة المكانية في مصرف التجاري الوطني فرع مصفاة الزاوية.  
الحدود الزمنية:- كانت الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة (2022-2023).  
الحدود الموضوعية:- التمويل بالمشاركة الواقع والتحديات.

#### الدراسات السابقة:-

##### 1- دراسة الياس عبدالله ابو الهيجاء ، (2007)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية في تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في الواقع العملي وتطويراليات استخدامها وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وتمثلت في معرفة المعوقات والأسباب التي أدت إلى ضعف استخدامها واوصت إلى ضرورة تبني العمل بصيغة التمويل بالمشاركة.

##### 2- دراسة Hidayat & Qureshi(2016)

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف التحديات المحيطة بتطبيق صيغة التمويل بالمشاركة المتناقضة لتمويل الاسكان في ماليزيا بالواقع العملي وتوصلت الدراسة إلى اكتشاف تسع عوائق رئيسية في تطبيق المشاركة المتناقضة في المصارف الماليزية وهي قضايا الملكية، الاطار القانوني، مشكلة اعادة السداد، عدم رغبة العميل بمشاركة الربح بالإضافة إلى مشاكل الضرائب ومخاطر الخسارة وسرية العمل .

##### 3- دراسة الصادق احمد عبدالله السبني (2021)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التمويل بصيغة المشاركة في عينة من المصارف الإسلامية السعودية وتوصلت الدراسة إلى ان هناك غياب تام لصيغة التمويل بالمشاركة ، والأسباب التي أدت إلى ضعف هذا التطبيق وانتهت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها ضرورة تدخل المصارف المركزية والزمام المصارف الإسلامية بتخصيص نسب تمويل بالمشاركة التزاما بقوانين انسائها .

##### 3- دراسة عبدالله معنوق المرعاش (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع التمويل بالمشاركة في مصرف الجمهورية بنى وليد وابراز اهم المعوقات التي منعت من توظيف امواله باستخدام هذه الصيغة وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بالتوسيع باستخدام التمويل بالمشاركة والسعى لتذليل كافة المعوقات بالبحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة لمتطلبات عقد المشاركة .

#### الإطار النظري للدراسة

##### مفهوم المشاركة :-

للمشاركة عدة مفاهيم منها لغويا واصطلاحا ، فالمعنى اللغوي لعقد المشاركة هو الخلط المطلق سواء ان كان في المال أم في الشركين أم في غيرهما ، أما المعنى الاصطلاحي للمشاركة فتعني الاجتماع في الاستحقاق أو التصرف ، ومن هنا برزت عدة تعریفات للمشاركة فمنهم من عرفها بأنها عقد يتلزم بمقتضاهما شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح ، والمشاركة صيغة مصرية يقوم المصرف من خلالها بتمويل عملائه مبلغ من المال يمثل مساهمته في مشاركة (عثمان, 1996: 85)

ولها ايضاً مفهوم آخر بأنها عقد يكون فيه المصرف الإسلامي طرفا ويكون الطرف الآخر شخص أو شركة أو مؤسسة استثمار رأس مال مشترك بين الطرفين على أن يكون الربح بينهما وفق ما تم الاتفاق عليه ، وتكون الخسارة بنسبة مساهمة كل شريك في ضوء قواعد وأسس توزيعية متقد عليها بين المصرف وطالب التمويل قبل بدء التعامل ، يتم فيها تحديد عمل المشاركة بعملية بنسبة محددة من ربح مجهول. (الصاوي ، 1990: 140) .

كما عرفت المشاركة أيضا بتقديم المصرف والعميل المال بنسبي متساوية أو متقاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو شركة أو مساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منها متملكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناسبة ومستحقة لنصيبه من الأرباح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك فكل الشركات هي حلال أو جائزة شرعاً (الشمرى، 2018: 292).

مفهوم المشاركة في المصرف الإسلامي :-  
يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي يستخدمها المصرف الإسلامي والتي تميزه عن المصرف التجاري ، حيث يقوم المصرف بتقديم التمويل دون أن يتضمن المصرف فائدة محددة وإنما يشارك المصرف في الناتج المحتمل سواء كان ربحاً أو خسارة حسب اسس التوزيع المنقى عليها بين المصرف والعميل ، وهذا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة دائن بمدين (الشراقي، 2000).

- الدليل على مشروعيتها :-
- 1- من الكتاب :- ورد في القرآن الكريم كثير من الآيات تدل على مشروعية المشاركة منها قوله تعالى "وَإِنْ كَثُرَا مِنَ الْخُلُطَاءِ لِيُبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ أَمْنَوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ...". تدل هذه الآية على الشركة والشركاء ، فالخلطاء هم الشركاء ، سورة ص آية 24 . وقوله تعالى "فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْثَّلَاثَةِ" سورة النساء آية 12 .
  - 2- من السنة النبوية الشريفة :- فعن أبي هريرة رضي الله عنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إِنَّ ثَالِثَ الشَّرِيكَيْنَ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدَهُمَا إِلَّا خَانَهُ حَرْجٌ مِّنْ بَيْنِهِمَا" رواه أبو داود .
  - 3- أما الإجماع فقط أجمع المسلمين على جواز المشاركة عموماً ، وإن اختلفوا في بعض أنواعها .

الشروط اللازمية لعقد المشاركة :-

- 1- ان يكون رأس المال معلوماً وموجداً يمكن التصرف فيه ، فلا تصح الشركة بمال غائب أو دين .
- 2- لا يتشرط تساوى الشركاء في حصة رأس المال بل يجوز التناقض فيه بحسب الاتفاق .

ميزات التمويل بالمشاركة :-

- ان أهم ما يميز التمويل بالمشاركة خلوه من التعامل بالفائدة وكل شبكات الربا والمحرمات ، وتحصر أهم المزايا في الآتي :-
- 1- يعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة من أكثر الأساليب ضمان لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة .
  - 2- يعمل على تحسين الكفاءة التخصصية من المصادر الإسلامية من خلال دراسة الجدوى للمشروع.
  - 3- أسلوب المشاركة المتباينة تتيح للكثير من المستثمرين وخاصة الصغار منهم فرص التملك للمشروعات بطرق مباشرة .
  - 4- ارتقاء فرص تشغيل العمال.
  - 5- عدالة توزيع العائد وزيادة عدد الأملاء.
  - 6- توفير جهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.
  - 7- العائد المرتفع ( عائد مالي + عائد تجاري ).
  - 8- التمويل بالمشاركة ملائم لتمويل السلع والتكنولوجيا الجديدة التي كانت ممنوعة من مصادر التمويل المصرفية والتقلدية (ابوالهيجاء ، 2007، 53-53).
  - 9- يمتاز التمويل بصيغة المشاركة بأنه يساهم في إعادة توزيع الدخل .
  - 10- خاصية الانهاء المبكر للمشاركة وتخفيض المخاطر المتعلقة بطول مدة الاستثمار .
  - 11- إمكانية خروج المصرف من المشاركة دفعة واحدة لتصبح كلها ملكاً للعميل .
  - 12- استغلال السيولة الزائدة عادة في المصادر الإسلامية مع تحقيق عوائد مرتفعة في العادة .
  - 13- توزيع المخاطر بين أصحاب رؤوس الأموال وتوفير الجهد بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء (الوادي ، وسمحان 2016، 170).

أنواع التمويل بالمشاركة :-  
صيغ المشاركات المستخدمة في المصادر الإسلامية :-

**المشاركة قصيرة الاجل :** وهذا النوع يكون محدد المدة ويتضمن الاتفاق بين الاطراف على التوقيت معين للتمويل مثل قيام المصرف الاسلامي بتمويل عملية لإنشاء مبني معين أو عملية توريد معينه خلال فترة قصيرة الاجل ، وبعد انتهاء المدة أو العملية يقوم المصرف والعميل باقتسام الربح حسب الاتفاق .

**المشاركة طويلة الاجل :** وهي التي تقوم على انشاء المصانع او الشركات و التي تتضمن اصول رسمالية إنتاجية يتم تشغيلها لسنوات لتعطى عائدًا وهي نوعان:-

- **المشاركة الثابتة والدائمة :** يقوم هذا النوع من التمويل بالمشاركة عن طريق قيام المصرف الاسلامي بالمساهمة في رأس مال المشروع الذي يتقدم به العميل وفقاً لحصة مشاركة ثابتة لكل الطرفين تظل دائمة الى حين انتهاء الشركة ، والمصرف وفقاً لهذه الصيغة مستمر في التمويل في هذا المشروع مادام

- **المشروع مستمراً وقائماً ويعمل .**

**المشاركة المتناقصة بالتملك :** وهي أحد أهم أشكال التمويل بالمشاركة التي يقوم بمقتضاهما المصرف الاسلامي تأسيس علاقة تعاقدية مع العميل على أساس عقد مكتوب بين المصرف كشريك ممول بجزء من المال والعميل كشريك ممول بالجزء الآخر من المال بالإضافة إلى تقديم الجهد والعمل اللازمين لإدارة النشاط الاقتصادي ، وبموجب هذا العقد يتناقص حق المصرف كشريك في الشركة بشكل تدريجي ويتنااسب طردياً مع ما يقوم العميل بسداده الى المصرف من قيمة التمويل المقدم حتى يصبح تمويل المصرف صفرًا وأمتلاك العميل المشروع بالكامل في نهاية فترة المشاركة المنصوص عليها في العقد (الجوري وجاسم

والجوري، 1434هـ، 354-353).

الدراسة العملية

#### أساليب جمع البيانات :

أ- اداة الدراسة : تم الاعتماد في الحصول على البيانات الأولية من عينة الدراسة على أسلوب قائمة الاستبيان من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة وقد قسمت استماراة الاستبيان الى عدة اجزاء وقد رووي عن اعدادها ووضوح الفقرات وسهولة الاجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) امام الاجابة التي يراها مناسبة .

ب- اختبارات الصدق والثبات :

1- صدق المحتوى (صدق المضمون) :

راعت الباحثة صدق محتوى استماراة الاستبيان وذلك من خلال التأكد ان جميع الاسئلة التي تحتويها تغطي جميع ابعاد المشكلة فيد الدراسة ، كما تغطي جميع جوانب وابعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المتناقضة من الاطار النظري للدراسة .

2- الصدق الظاهري:

لتتأكد من ان اسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي وضعت من اجله وهو هدف الدراسة ، فقد تم عرض الاستبيان على اساتذة مختصين وتم التوصل الى الصورة النهائية للاستبيان وهي تضم اربع مجموعات رئيسية تحتوي عده اسئلة كالاتي :

المجموعة الاولى : وتضم اسئلة شخصية (بيانات حول المبحث) التخصص والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والوظيفة .

المجموعة الثانية : وتشمل ثمانية عبارات حول المعتقدات الخاصة بالعملاء.

المجموعة الثالثة : وتشمل ثمانية عبارات حول المعتقدات الخاصة بالمصرف.

المجموعة الرابعة : وتشمل ثمانية عبارات حول المعتقدات الخارجية .

حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة هو (26) ستة وعشرون استبيان ، والمسترددة منها كان (22) اثنان وعشرون استيانة، حيث كانت المقودة منها (4) أربع استبيانات، وبهذا فان الاستبيانات الصالحة للتحليل هي (22) استبيان أي بنسبة 96% وهي تعتبر نسبة معقولة في البحوث الوصفية التي تعتمد على قوائم الأسئلة، حيث تم تسليم واستلام الاستبيان للموظفين يدويا من قبل الباحثتين، والجدول الآتي يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمسترددة ونسبة المسترجع منها :

الجدول رقم (1) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترددة

البيان	العدد	النسبة	ت
الاستبيانات الموزعة	26	%100	1
الاستبيانات المسترددة	22	%96	2
الاستبيانات الغير مسترددة	4	%4	3
الاستبيانات الصالحة للتحليل	22	%96	4

تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة :-  
أولاً: التحليل الديموغرافي (Demographic Analysis)

الجدول رقم (2) يوضح التوزيع التكراري والنسبة لمفردات عينة الدراسة

المركز الوظيفي			سنوات الخبرة			المؤهل العلمي			التخصص		
النسبة %	النكرار	الفئة	النسبة %	النكرار	الفئة	النسبة %	النكرار	الفئة	النسبة %	النكرار	الفئة
%45	10	موظف	%40.9	9	من 10-5	%45	10	دبلوم	%50	11	محاسبة
%27	6	رئيس وحدة	% 31.8	7	من 15-10	%40.9	9	بكالوريوس	%27	6	ادارة
%22.7	5	رئيس قسم	% 13.6	3	من 20-15	%9	2	ماجستير	13.6 %	3	مصارف وتأمين
%4.5	1	مدير فرع	%13.6	3	فأكثر	%4.5	1	دكتوراه	%9	2	اقتصاد
%100	22	المجموع	%100	22	المجموع	%100	22	المجموع	%100	22	المجموع

بتحليل بيانات الجدول السابق بشأن توزيع مفردات عينة الدراسة بحسب التخصص، نجد ان نسبة (50%) تخصصهم محاسبة ونسبة (27%) تخصص ادارة بينما يشكل تخصص المصارف والتمويل نسبة (13.6%) من افراد العينة والاقتصاد يشكل (9%) اما بشأن توزيع مفردات عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي فنجد أن نسبة (45%) من افراد العينة يحملون درجة الدبلوم العالي بينما نسبة (40.9%) من حملة شهادة بكالوريوس ونسبة (9%) من حملة الماجستير ونسبة (4.5%) من حملة الدكتوراه ، كما ان تحليل بيانات الجدول حسب سنوات الخبرة يبين ان نسبة (40.9%) لديهم خبرة تتراوح من 10-5 سنوات ونسبة (31.8%) لديهم خبرة من

15-20 سنة ونسبة (13.6%) لديهم خبرة من 20-25 سنة ونسبة (13.6%) لديهم خبرة اكثرب من 20 سنة وفي ضوء ذلك فإن العينة تمثل مؤهلات علمية متنوعة وسنوات خبرة مختلفة وبالتالي فإن عينة الدراسة ملائمة لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه

تبين من الجدول أعلاه ان الموظفين يمتلكون النسبة الكبرى في العينة والتي بلغت (45%)، في حين جاء رؤساء الوحدات في المرتبة الثانية فقد بلغت نسبتهم (27%)، اما رؤساء الاقسام فقد بلغت نسبتهم (22.5%)، اما بنسبة الى مدير فرع فبلغت نسبته (4.5%) من جميع مفردات العينة ويتبين أن أغلب افراد العينة من فئة الموظفين ورؤساء الوحدات، مما يعكس تنوعاً وظيفياً مناسباً لفهم معوقات تطبيق صيغة المشاركة.

### ثانياً: ثبات أدلة الدراسة

جدول رقم(3) نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات والمصداقية

قيمة ألفا كورنباخ	عدد الفقرات	المحور
0.83	8	القرارات المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالمصارف
0.81	8	القرارات المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالعملاء
0.85	8	القرارات المتعلقة بأثر المعوقات الخارجية
0.88	24	الاستثناءة ككل

تبين من خلال الجدول الذي اعلاه ان قيمة (معامل ألفا كورنباخ) لمجموع فقرات المقياس المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالمصارف والبالغة (8) بلغت (83%) بينما كانت قيمة (معامل ألفا كورنباخ) لمجموعة الفقرات المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالعملاء والبالغة ثمانية فقرات (81%) اما الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخارجية فكانت قيمة معامل الفا (85%). وهو معامل ثبات مرتفع، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي جداً بين إجابات العينة حول الفقرات أو العبارات المكونة لهذا المقياس الكلي وهي قيم كبيرة أكبر من 60.0 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. ونجد ان قيمة المعامل لجميع فقرات الاستبانة هو (88%) مما يشير الى ان عناصر قائمة الاستبانة يتتوفر فيها درجة جيدة من الثبات والاستقرار والاعتماد، وبالتالي يمكن التسلیم بصحة النتائج المتوصّل اليها عبر الدراسة العملية وتعديدها على المجتمع محل الدراسة.

ثالثاً: اختبار الفرضيات ذات العلاقة :

**المحور الاول :** يتناول الجدول رقم (4) ردود المشاركين في الدراسة حول أثر المعوقات الخاصة بالمصارف على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية).

جدول(4) يوضح التوزيع التكراري والنسيبي المؤدي لإجابات مفردات عينة الدراسة بخصوص الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخاصة بالمصارف على استخدام صيغة المشاركة حسب اسلوب التوزيع النسيبي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		الفقرات	ت
	2	3	2	5	10	النكرار	عدم وجود الكفاءات والخبرات البشرية المؤهلة .	1
عالية	%9	%13.6	%9	%22.7	%45.4	النسبة	تحمل المصرف تكاليف الإشراف والمتابعة للمشروع .	2
متوسطة	%4.5	%36	%27	%18	%13.6	النسبة	عدم وجود خطط وبرامج تدريبية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين بالمصرف .	3
مرتفعة	%13.6	%4.5	%22.7	%27	%31.8	النسبة	قلة خبرة العاملين بالمصرف في تطبيق ومتابعة العقود بصيغة المشاركة .	4
منخفضة	%18	%13.6	%54.5	%4.5	%9	النسبة	ضعف قدرة الموظفين على فهم واستيعاب العقود بصيغة المشاركة .	5
منخفضة	%22.7	%50	%4.5	%13.6	%9	النسبة	عدم وجود هيئة رقابية شرعية لضبط العقود بالمصرف .	6
مرتفعة	-	-	1	15	6	النكرار	لا يستطيع المصرف الدخول بفاعلية في تمويل المشاركات .	7
مرتفعة	%9	%27	%13.6	%13.6	%36	النسبة	توجد عراقيل قانونية ناتجة عن ضعف القوانين التي تنظم صيغة المشاركة .	8
مرتفعة	-	-	10	10	2	النكرار		

من خلال الجدول اعلاه رقم (4) نلاحظ ان :

ا- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية :

- عدم وجود الكفاءات والخبرات البشرية المؤهلة .
- عدم وجود خطط وبرامج تدريبية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين بالمصرف .
- عدم وجود هيئة رقابية شرعية لضبط العقود بالمصرف .
- وجود عراقيل قانونية ناتجة عن ضعف القوانين التي تنظم صيغة المشاركة.

**المحور الثاني :** يتناول الجدول رقم (5) ردود المشاركين في الدراسة حول أثر المعوقات الخاصة بالعملاء على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصافة الزاوية).

جدول(5) يوضح التوزيع التكراري والنسبة المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة بخصوص الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخاصة بالعملاء على استخدام صيغة المشاركة حسب اسلوب التوزيع النسبي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		الفقرات
	3	4	7	5	3	النكرار	الاتفاق المبدئي على أن الشرك المدير هو المسئول عن الإثبات بوثائق صحيحة عن أسباب الخسارة إن حدثت.
مرتفعة	%13.6	%18	%31.8	%22.7	%13.6	النسبة	إذام الشرك المدير برفع تقارير مالية دورية رباعية إلى المصرف.
متوسطة	6	5	2	8	1	النكرار	قصور في دراسة الجدوى والضمادات المقيدة من الشرك للمصرف.
مرتفعة	%27	%22.7	%9	%36	%4.5	النسبة	لack التوفيق الموصفات الأخلاقية للشرك مما يزيد من نسبة المخاطر.
منخفضة	5	3	1	9	4	النكرار	عدم رغبة المستثمرين مشاركة المصرف لهم في الإدارة .
مرتفعة	%22.7	%13.6	%4.5	%40.9	%18	النسبة	مشاركة العمال الذين لديهم حصص او مساهمات كبيرة في رأس مال المشروع.
منخفضة	10	7	1	3	1	النكرار	التركيز على المشاركة المتناقضة مع العمال بشكل أكبر من المشاركة الثانية .
مرتفعة	%45.4	%31.8	%4.5	%13.6	%4.5	النسبة	لack التوفيق الأمانة والشفافية لدى العميل الشرك.
مرتفعة	3	3	2	9	4	النكرار	
منخفضة	%13.6	%13.6	%9	%40.9	%18	النسبة	
مرتفعة	1	2	2	10	7	النكرار	
مرتفعة	%4.5	%9	%9	%45.4	%31.8	النسبة	
مرتفعة	3	1	5	8	6	النكرار	
مرتفعة	%13.6	%4.5	%22.7	%36	%27	النسبة	
مرتفعة	1	4	6	4	7	النكرار	
مرتفعة	%4.5	%18	%27	%18	%31.8	النسبة	

من خلال الجدول اعلاه رقم (5) نلاحظ ان :

#### **١- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية :**

• الاتفاق المبدئي علي أن الشريك المدير هو المسؤول عن الإثبات بوثائق صحيحة عن أسباب الخسارة.

قصور في دراسة الجدوى والضمادات المقدمة من الشريك للمصرف.

• عدم رغبة المستثمرين مشاركة المصرف لهم في الإدارة.

- مشاركة العملاء الذين لديهم حصن او مساهمات كبيرة في رأس مال المشروع.

• التركيز على المشاركة المتناقصة مع العلماء بشكل أكبر من المشاركة الثابتة.

- لا تتوفر الأمانة والشفافية لدى العميل الشريك.

**بـ- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية :**

• إلزام الشركاء المديرين برفع تقارير مالية دورية ربعية إلى المصرف.

**المحور الثالث** : يتناول الجدول رقم (6) ردود المشاركين في الدراسة حول أثر المعوقات الخارجية على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصافة الزاوية).

جدول (6) يوضح التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة بخصوص الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخارجية على استخدام صيغة المشاركة حسب اسلوب التوزيع النسيبي

ن	الفقرات						
	موافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافقة بشدة	
1	1	4	2	9	6	التكرار	احتياج عقود المشاركات إلى تكاليف وأعباء كثيرة مثل: إعداد دراسة الجدوى للمشاريع وفرض رقابة دورية عليها، ومراجعة السجلات.
	%4.5	%18	%9	%40.9	%27	النسبة	
2	2	1	1	10	8	التكرار	عدم استقرار السيولة وانخفاضها في السوق المتوسط المرجح العام.
	%9	%4.5	%4.5	%45.4	%36	النسبة	
3	2	5	7	5	3	التكرار	التعاقد مع مكتب مراجعة حسابات خارجي يشرف على أعمال الشركة.
	%9	%22.7	%31.8	%22.7	%13.6	النسبة	
4	1	1	5	11	4	التكرار	وجود تشريعات من المصرف المركزي تعيق التمويل بالمشاركة.
	%4.5	%4.5	%22.7	%50	%18	النسبة	
5	-	-	1	12	9	التكرار	عدم استقرار الوضع الاقتصادي الحالي في ليبيا.
	-	-	%4.5	%54.5	%40.9	النسبة	
6	1	1	2	9	7	التكرار	عدم قدرة المصرف على العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.
	%4.5	%4.5	%9	%40.9	%31.8	النسبة	
7	3	3	6	7	3	التكرار	إظهار نتيجة النشاط بأقل أو بما يخالف الحقيقة وتأييد ذلك بمستندات مزورة.
	%13.6	%13.6	%27	%31.8	%13.6	النسبة	
8	4	1	4	8	5	التكرار	احتمال ورود تكاليف مالية إضافية على المصرف.
	%18	%4.5	%18	%36	%22.7	النسبة	

من خلال الجدول اعلاه رقم (6) نلاحظ ان :

ا- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية :

- احتياج عقود المشاركات إلى تكاليف وأعباء كثيرة
- عدم استقرار السيولة وانخفاضها في السوق المتوسط المرجح العام .
- وجود تشريعات من المصرف المركزي تعيق التمويل بالمشاركة .
- عدم استقرار الوضع الاقتصادي الحالي في ليبيا.

ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية :

- عدم قدرة المصرف على العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.
- إظهار نتيجة النشاط بأقل أو بما يخالف الحقيقة وتأييد ذلك بمستندات مزورة.
- احتمال ورود تكاليف مالية إضافية على المصرف.

رابعاً: جدول النزعة المركبة والانحراف المعياري حسب محاور الدراسة :

1- محدودية الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة .

هل هناك إمكانية لزيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل على طريق التغلب على المعوقات والمخاطر التي تواجه هذا النوع من التمويل ؟

وللإجابة على هذين السؤالين فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة كما هو مبين بالجدول التالي رقم (7) .

جدول (7): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة

المحور	م
المعوقات الخاصة بالمصرف	1
المعوقات الخاصة بالعملاء	2
المعوقات الخارجية	3
المتوسط الكلي	—

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المتوسط الحسابي المرتفع لجميع المحاور يدل على انفاق افراد العينة على وجود معوقات حقيقة تحد من استخدام صيغة التمويل بالمشاركة، حيث كان أعلى متوسط للمعوقات الخارجية، ويعكس ذلك تأثير البيئة الاقتصادية والتشريعية غير المستقرة.

حيث تم اعتنام التفسير الآتي للوسط الحسابي:

- من 1.00 – أقل من 2.60 = درجة موافقة منخفضة
- من 2.60 – أقل من 3.40 = درجة موافقة متوسطة
- من 3.40 – 5.00 = درجة موافقة مرتفعة

اما الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً (<1) فتشير إلى تقارب آراء افراد العينة وعدم تشتتها.

خامساً: جدول النزعة المركزية الكلية (Mean – Std)

جدول (8): يوضح النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة

المؤشر الإحصائي	القيمة
المتوسط الحسابي الكلي	3.86
الوسيط	4.00
المنوال	4
الانحراف المعياري	0.71

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تقارب المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال لمحاور الدراسة مما يدل على توزيع متوازن للاستجابات، وايضاً تافق وانسجام افراد العينة حول اجاباتهم عن محاور وفترات الاستبيانة بشكل عام اما تمركز القيم حول (4) فيشير إلى ميل أغلب افراد العينة نحو الموافقة على فترات الاستبيانة.

سادساً: ملخص الفرضيات الفرعية واختبار الفرضية الرئيسية للدراسة :

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على انه يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية بين المعوقات الخاصة ( بالمصارف والعملاء والمعوقات الخارجية ) علي استخدام صيغة المشاركة في المصادر التجارية الليبية القائمة علي النظام الاسلامي ، من خلال ملخص نتائج الفرضيات الفرعية الموضحة بالجدول رقم (9) يتضح انه تم قبول الفرضيات الفرعية الثلاثة ، وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية للدراسة ، حيث نصت الفرضيات الثلاثة على الآتي :

- يوجد اثر معنوي ( ذو دلالة احصائية ) للمعوقات الخاصة بالمصرف علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني ( فرع مصفاة الزاوية ) .
- يوجد اثر معنوي ( ذو دلالة احصائية ) للمعوقات الخاصة بالعملاء علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني ( فرع مصفاة الزاوية ) .
- يوجد اثر معنوي ( ذو دلالة احصائية ) للمعوقات الخارجية علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني ( فرع مصفاة الزاوية ) .

جدول (9): يوضح اختبار فرضيات الدراسة

رقم الفرضية	الفرضية الفرعية	القرار المتخذ	الفرضية الرئيسية
1	يوجد اثر معنوي ( ذو دلالة احصائية ) للمعوقات الخاصة بالمصرف على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني ( فرع مصفاة الزاوية ).	قبول	قبول
2	يوجد اثر معنوي ( ذو دلالة احصائية ) للمعوقات الخاصة بالعملاء على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني ( فرع مصفاة الزاوية ).	قبول	قبول
3	يوجد اثر معنوي ( ذو دلالة احصائية ) للمعوقات الخارجية علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني ( فرع مصفاة الزاوية ).	قبول	قبول

**النتائج والتوصيات**  
• النتائج

1. محدودية الاستخدام المصرفي للتمويل بالمشاركة نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة فيه وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في ليبيا ولو وجود حملة من المعوقات التي تحد من استخدام هذه الصيغة وبهذا تم قبول فرضية البحث الأولى.
2. وجود العديد من المخاطر التي ساعدت في عدم توجيه المصارف لاستخدام هذه الصيغة أهمها مخاطر البيئة القانونية ومخاطر من المصرف ومخاطر عدم وجود نظام ملائم لدراسة الجدوى وتقييم المشروعات ومخاطر عدم الالتزام الأخلاقي ومخاطر عدم استخدام التمويل في الغرض الذي حدد له.
3. توجد تحديات فنية وادارية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة .

• التوصيات : من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن بيان مجموعة من التوصيات التي تساعده على تفعيل العمل بالتمويل بالمشاركة تمثلت في الآتي :

1. تفعيل التمويل بالمشاركة بشكل تدريجي وادخال هذه الصيغة حيز التطبيق العملي بالمصارف التجارية.
2. الاهتمام بالتنمية البشرية للعاملين بالمصارف وخاصة فيما يتعلق بالصيغة الاسلامية من حيث الاخلاق والسلوك والمعرفة والفهم السليم لمصادر التمويل الاسلامي
3. التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لانخفاض رأس المالها وبالتالي انخفاض التكاليف التشغيلية وانخفاض حجم الاموال المجمدة في هذه المشاريع .

**المراجع**

أولاً: المراجع العربية

- 1- ابوالهيجاء، الياس عبدالله ، "تطوير اليات التمويل بالمشاركة" ، (دراسة حالة الاردن: رسالة دكتوراه جامعة اليرموك، 2007).
- 2- الصاوي، محمد صالح: "مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام" ، دار الوفاء المنصورة ، 1990.
- 3- الصادق احمد عبدالله السنيني ، "التمويل بصيغة المشاركة الواقع واليات التطوير" ، جامعة نجران ، كلية الادارة والاقتصاد، 2021.
- 4- الجبوري، ساجر ناصر حمد، ايمان عبدالله جاسم "المشاركة في المصارف الإسلامية" ، مجلة العلوم الاسلامية (20).
- 5- صادق راشد الشمربي، "ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات" ، دار اليازوردي ، عمان، الاردن ، 2018(2).
- 6- عائشة الشرقاوي، "البنوك الاسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق" ، المركز التفافى العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2000 م.
- 7- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان "المصارف الاسلامية الاسس والتطبيقات" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الاردن ، 2016 م.

ثانياً: المراجع الانجليزية :

- Qureshi, Fahad. & Hidayat, Sutan Emir. (2016). Challenges in Implementing Musharakah Mutanaqisah Islamic Home Financing in Malaysia. Journal of Islamic Financial Studies. 2(2): 54-54.